

ملحق

السنة الثانية

العدد ٢٤

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس في ٢٢ جمادى الثاني سنة ١٣٤٩ و ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقدة في ٨-١١-١٩٣٠ للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة صند الدليل

الجلسة الثالثة

افتتحت الجلسة الثالثة للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول في ٨-١١
١٩٣٠ المصادف يوم السبت الساعة العاشرة برئاسة نخامة الرئيس وحضوراً كثرة قانونية .

نخامة الرئيس - افتتح الجلسة . فليقرأ الضبط
فقريء الضبط

شمس الدين بك - لي كلمة اود ان اقولها تصحيحاً لما جاء في الضبط . طلب في الجلسة الماضية
تأجيل المذاكرة في القانون الموقت لمحكمة سوريا وجبل الدروز لجلسة قادمة لا تأجيله لذلك
ارجوا التصحيح .

نجيب بك ابو شعر - هل يمكننا ان نعرف ما هي مواضع جلسة اليوم طالما ان اللجنة لم ترسل
شيئاً من القوانين

نخامة الرئيس - لم تمكن اللجان من تقديم شيء للجلس في هذه المرة لان الفرصة
المعطاة اليها قصيرة اما الجواب على السؤال المقدم من قبل العضو نظمي بك فلم يرد ايضاً جوابه
من وزارة العدلية .

نجيب بك ابو شعر - اذن ليس لدينا شيء للمذاكرة به

توفيق بك - قلنا في الجلسة الماضية ان مواضع جلسة اليوم هي القوانين التي ترد من
اللجان والجواب على سؤال نظمي بك والقانون الموقت لمحكمة سوريا وجبل الدروز وشرق الاردن
الذي ارجي البحث فيه الى هذه الجلسة لذلك ارى ان نباشر في المذاكرة به
نخامة الرئيس - نعم فلنتذكر في القانون الموقت المذكور

نجيب بك ابو شعر - قد وعدنا رئيس لجنة القوانين انجاز قانون مشاريع القري لاجل المذاكرة
فيه في هذه الجلسة نظراً لاهميته وحاجة البلاد اليه

ابراهيم بك هاشم - لم يخلص

نجيب بك ابو شعر - فليسجل تبعة الاهمال على لجنة القوانين
نخامة الرئيس - يتلى القانون الموقت لشرق الاردن وجبل الدروز

القانون الموقت

لمحكمة شرق الاردن وسوريا وجبل الدروز الخاصة

لسنة ١٩٣٠

بما انه قد تم الاتفاق بين حكومات شرق الاردن وسوريا وجبل الدروز على تأليف محكمة
خاصة من ممثلين اثنين لكل حكومة من الحكومات المذكورة تجتمع من وقت الى آخر للبت
في الاختلافات الواقعة بين بدو شرق الاردن وغير البدو فيها من جهة وبدو سوريا وجبل الدروز
وغير البدو فيها من جهة اخرى .

وبما انه وجد من الضروري ان توضع احكام لتقديم البينة وحضور الشهود امام المحكمة
الخاصة للمذكورة ولتنفيذ الاحكام الصادرة منها .

ولما كانت الضرورة تقضي باصدار قانون موقت لهذه الغاية بصورة مستعجلة .

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بمقتضى المادة (٤١) من القانون الاساسي .

وبناء على ماقرره المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤ شوال ١٣٤٨ و ٤ مارت
١٩٣٠ .

تأمر باصدار القانون الموقت الآتي :

اسم القانون ١ - يسمى هذا القانون القانون الموقت لمحكمة شرق الاردن وسوريا وجبل
الدروز الخاصة لسنة ١٩٣٠

تعيين ممثلين عن ٢ - يعين سمو الامير المعظم ممثلين اثنين عن حكومة شرق الاردن للمحكمة
الخاصة التي تؤلف بمقتضى الاتفاق المعقود بين حكومات شرق الاردن
وسوريا وجبل الدروز ولسموه ان يملأ الفراغ الذي يحدث عند حصول
ما يمنع احد الممثلين او كليهما من الاشتراك فيها تقوم به اللجنة من الاجراءات
وذلك بسبب مرض او تعيب او خلاف ذلك .

صلاحية المحكمة ٣ - للمحكمة الخاصة الصلاحيات التالية :

الخاصة

(١) ان تدعو للشهادة اي شخص يقيم في شرق الاردن لحضور ابنة جلسة

تقدمها المحكمة الخاصة سواء اكان ذلك في شرق الاردن او في جبل الدروز او في سوريا او في اي مكان آخر وتحقق معه محلفاً او غير محلف وتطلب اليه ان يبرز اية وثيقة لديه .

(٢) ان تصدر مذكرة تجبر بها اي شخص للشول امامها كان دعي للحضور وتختلف وان تحكم عليه بدفع غرامة لاتزيد على خمسة جنيهات فلسطينية علاوة على اي نفقات قد تنشأ عن عدم حضوره وذلك فيما اذا لم يكن لديه معذرة مشروعة تبرر عدم حضوره .

(٣) ان تحكم بغرامة لاتزيد على خمسة جنيهات فلسطينية على اي شخص طلبت اليه ان يودع شهادة بعد القسم او يبرز وثيقة ما ورفض ذلك دون ان يكون لديه معذرة تنفع بها المحكمة .

تبلغ مذكرات الجلب - يجب ان تكون مذكرات الجلب والاحضار التي تصدر بمقتضى احكام وتنفيذ مذكرات المادة السابقة خطية وموقعا عليها من احد اعضاء المحكمة الخاصة مبنيا فيها اسم الشخص المطلوب حضوره .

ترسل مذكرات الجلب والاحضار المذكورة الى رئيس المحكمة الابتدائية او قاضي الصلح الذي يقطن الشخص المذكور في دائرة اختصاصه وتبلغ وتنفذ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية وبمصادك التبليغ او التنفيذ الى المحكمة الخاصة بلا ابطاء .

٥ - ترسل نسخة عن القرار الصادر بالفراصة التي قررت المحكمة الخاصة نهرم اي شخص بها بمقتضى احكام هذا القانون مصدقة من احد اعضاء المحكمة الى رئيس محكمة البداية او قاضي الصلح الذي يقطن ذلك الشخص ضمن دائرة اختصاصه وتحصل هذه الفراصة بالطريقة التي تحصل بها القرارات المحكوم بها من قبل محاكم شرق الاردن .

٦ - كل من يودع تصدداً شهادة كاذبة بامر جوهري في اية جلسة تقدمها المحكمة الخاصة سواء كان ذلك بعد القسم او بدون قسم يرضى بعد الادانة الى العقوبات المعينة في المادة ٢٠٧ من قانون الجزاء .

٧ - (١) تنفذ الاحكام الصادرة من المحكمة الخاصة بنفس الطريقة التي

تنفذ بها الاحكام الصادرة من محاكم شرق الاردن النظامية .
(٢) اذا صدر حكم على افراد عشيرة بدفع تعويض (سواء اكان تقدماً او مثلاً) او بدفع مبلغ من النقد كغرامة وذلك بصورة مشتركة فيجوز تنفيذ هذا الدفع بتطبيق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية للمعمول به اذ ذلك او بحبس مشايخ العشيرة الى ان يتم الدفع .
(٣) تنفيذ الحكم الذي تحكم به المحكمة الخاصة من اختصاص المدعي العام في المقاطعة التي يقطنها الشخص المحكوم .

عبد الله

عن رئيس الوزراء

توفيق ابو الهدى

شمس الدين بك سامي - هناك اتفاقية عقدت بين حكومة شرق الاردن وسوريا التي تعد في نظر حكومتنا انها اجنبية الا يجب ان تعرض على مجلسنا هذا لأجل المصادقة عليها لانها تتناول استخدام قضاة فرنسيين وانجليز اقترح تكليف الحكومة ان ترسل لنا هذه الاتفاقية بصورة رسمية لتتذكر فيها اذا كانت مفيدة لمصلحة البلادام لا .

نجيب بك ابو شعر - اظن انه ورد في الاتفاقية المعقودة بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وسمو الامير المعظم بحث يتعلق في امر عقد المعاهدات بين حكومة شرق الاردن واية حكومة اخرى .

فالتانون الاساسي لشرق الاردن قد نص في فصل الصلاحيات لسمو الامير عبدالله المعظم على ان لسموه الصلاحية بمقد المعاهدات مع اية دولة اجنبية ولا بد لي ايضاً من الموافقة على الملاحظة التي ابداهها حضر الزميل المحترم شمس الدين بك بأن سوريا ولو كانت من (لحنا ودمنا) الا انها يعرف الوضع الحاضر بعد بلاداً اجنبية فتوفيقاً لنص الدستور لسمو الامير المعظم صلاحية عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية ولكن قد جاءت المعاهدة المذكورة وعدلت شيئاً من هذه الصلاحية للمعطاء لسمو الامير ونصت بأن لسموه عقد المعاهدات ولكن بعد استشارة الدولة البريطانية اما نقطة عرض المعاهدات التي تعقد من قبل صاحب السمو بعد استشارة بريطانيا العظمى فهذه نقطة هامة جارية بالبحث

تلكه بعبه الاصل

فاذا نظرنا من جهة الى الصلاحيات الممنوحة لمجلسنا هذا ومن جهة اخرى الى عدم وجود نص صريح يرم مجلسنا هذا من صلاحية النظر والتدقيق في امر مثل هذه الاتفاقيات او المعاهدات فاني بالتبعية اوافق على رأي حضرة الزميل شمس الدين بك من ان جميع الاتفاقيات يجب ان تعرض على المجلس الذي يمثل الامة ليتناقش ويبدى رأيه الصريح فيها وحلا للشكل ارى ان نستوضح من الحكومة لتعطينا جواباً جازماً في هذا الخصوص اعني فيما اذا كان يوجد هناك نص صريح يجرى مجلسنا على امر النظر في مثل هذه الاتفاقية ثم بعد اعطاء الجواب الصريح على هذه النقطة يتم امر المناقشة بامر هذا القانون الذي نحن بصددده .

شمس الدين بك - طالما ان اصل الاتفاقية المعهودة قد عرضت على هذا المجلس وهي اهم اتفاقية عقدت حتى الآن في شرق الاردن من العقول اذن ان لا تعرض على هذا المجلس الاتفاقية المعهودة بين حكومتنا شرق الاردن وسوريا . كيف اذاً والحالة هذه يمكننا ان نصادق على قانون لتطبيق نصوص الاتفاقية في الوقت الذي لم تعرض علينا الاتفاقية الاصلية ؟

لذلك اقترح على زملائي الكرام رفض هذا القانون حتى تقدم الحكومة بصورة رسمية الاتفاقية المعهودة في هذا الشأن .

نجيب بك الشريدي - ان المعاهدات الدولية تعقد بين الملوك والامراء ثم تعرض بالنتيجة على مجالس الامم المختصة بتلك المعاهدات . ولا يوجد في الاتفاقية نص صريح يستدل منه ان المجلس التشريعي محروم من النظر في المعاهدات وتصديقها او رفضها كما جرى في المعاهدة المبرمة انما وجد قيد واحد يشير الى بعض المعاهدات والقوانين التي تتعارض مع ماعقدت قبلاً بين الدولة البريطانية والدول الاخرى وتستلزم المشورة في هذا القسم . فعقد الاتفاق بين سوريا وجبل الدروز المجاورين وشرق الاردن فيما يختص بامور العشائر هو امر لم تقصد دولة بريطانيا العظمى معاهدة مع هاتين الدولتين المجاورتين تتعارض مع مصالحهما لتكون ملزمتين على المشورة في هذا الامر ، وعلى كل حال فاني اؤيد ما ذكره الزميلان من الآراء فيما يتعلق بصلاحيات المجلس للنظر في المعاهدات وتأجيل البحث بهذا القانون الوقت الى حين تقدم الحكومة للاتفاقية المبرمة بينهما وبين الدولتين المجاورتين .

شمس الدين بك - اذا كانت الحكومة لا تعرض على المجلس تلك الاتفاقية ونحن ايضا لالاضح قانوناً او اصولاً اذا لم تعرض الاتفاقية على الامة ولم يؤخذ رأيها فيها فهم يضعون الاتفاقيات ثم يكفوننا للتصديق على القوانين المتعلقة بهذه الاتفاقيات فهذا غير منطقي وعطوف

تمام المخالفة للمنطق . والشئ الغريب في هذه الاتفاقية ان الاكثريه هم من الاجانب والرأي السائد عند وقوع اختلافات لهم .

نجيب بك الشريدي - ان المجلس التشريعي من صلاحية قبول هذا القانون او رفضه (هذه قضية مسلمة لا يجادل بها احد) وان هذا القانون موضوع على اساس الاتفاقية المعهودة بين الحكومات المجاورة فاذا كان للمجلس لايملك الاساس فكيف يستطيع اذنب البناء على اساس ملك غيره ولا يخفى ان مثل هذه القوانين توضع لمصلحة الامة ولاجلها لا لاجل سواها ووكلاء الامة هم المسؤولون عن النظر فيما يعود على الامة من الخير والشر واكرر ان المجلس طالما هو مالك حق قبول مثل هذا القانون او رفضه فهو يملك ولا شك حق النظر بالاساس الذي بني عليه مثل هذا القانون

نجيب بك ابو الشعر - سبق لي واوردت ان الدستور قد اُمر في مادته التاسعة عشر (البند الثاني) من ان سمو الامير هو الذي يعقد المعاهدات ولكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يدخل عند الضرورة بالنيابة عن شرق الاردن في اية معاهدة تجارية او معاهدة تسليم المجرمين او اي اتفاق دولي عام يكون فيه جلالته فرقاً عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

اما المادة التي ذكرت عنها في المعاهدة فهي المادة الخامسة التي تنص بان يوافق صاحب السمو الامير المعظم على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدي اليه عن طريق الندوب السامي لشرق الاردن في جميع الامور المختصة بصلات شرق الاردن الخارجية . اذا نظرنا الى منطوق هاتين المادتين المذكورتين لانهما تمنع مجلسنا هذا من النظر في اي اتفاقية تعقد بين شرق الاردن والبلاد الاخرى وان قانوننا يعرض علينا لنجزم فيما اذا كان هذا القانون ضروري او غير ضروري ليصعب علينا البت في مثل هذا الامر مادامنا لم تتناقش في الاساس . لذلك فاني اكرر طلبي السابق وذلك بان تعطي لنا الحكومة ايضاحاً وافياً بهذا الخصوص وبعدئذ للمجلس ان يقرر ضرورة هذا القانون او عدم ضرورته .

توفيق بك - صلاحيات سمو الامير المعظم وصلاحيات الحكومة وصلاحيات المجلس كلها معينة في القانون الاساسي والقاعدة العامة لمعرفة الصلاحيات لا تكون في التفويض على وجود نصوص تحرم الصلاحيات بل على وجود نصوص تعطيها

فاذا ما راجعنا المادة التاسعة عشر من القانون الاساسي نجد ان عقد المعاهدات من صلاحية صاحب السمو الامير المعظم ونجد ان المواد التي عينت صلاحية مجلسكم العالي لا تنص على وجوب

عرض للمعاهدات لتصديقها . واذا قيل ان الاتفاقية التي عقدت بين حكومة صاحب السمو الملكي وبين الحكومة البريطانية قد عرضت على هذا المجلس فالجواب على ذلك ان سبب عرضها كان لان نصها يحتوي على ان لا تكون مبرمة نافذة الا اذا صادق عليها المجلس .

اما بقية المعاهدات فليس من الواجب عرضها بمحكم القانون لذلك لم تعرض اتفاقية سوريا وجبل الدروز على مجلسكم العالي . ومع ذلك فان لمجلسكم العالي طرق لأجل ابداء الرأي على الاتفاقيات والمعاهدات . اذ ان الاتفاقيات قد تحتاج لوضع قانون وبثائه البحث والمذاكره فيه يتسنى للمجلس ابداء الرأي حوله . فان لم يك هنالك ضرورة لوضع قانون خاص فيحق لكل عضو من الاعضاء ان يوجه سواء بالوضع بصفته من المسائل العامة . اما قضية العرض حسب القانون الاساسي فليست واجبة او محتمة

شمس الدين بك - لا ارى مانعاً يمنع صراحة مجلسنا الحاضر من النظر في الاتفاقية مهما كانت شكلها ، اريد ان اعلم على من تطبق الاتفاقية ليست على الامة والا يجب اخذ رأي الامة في مثل هذه الاتفاقيات طالما باعتبار النتيجة تطبق على الامة نفسها ليس من الغرابة ان تعقد الحكومة اتفاقية مع حكومة اجنبية ولا تعرضها على المجلس ثم تأتينا بقانون يتعلق بتلك الاتفاقية وخصوصاً ان الاتفاقية التي نحن بصدد تناولها قسماً كبيراً من التشريع والتشريع حق من حقوق الامة محمد بك الانسي - والادارة

شمس الدين بك - مداوماً «والادارة» ايضاً لا يشاركون فيها احد . نعم ان عقد الاتفاقيات والمعاهدات منوط بالملوك والامراء ولكن في نفس الوقت يجب على هؤلاء الملوك والامراء عرض كهذا اتفاقيات على المجالس النيابية . لذلك اصر على اقتراحي واري الاستفتاء عن هذا القانون اذا اصررت الحكومة على عدم عرض الاتفاقية على المجلس

نجيب بك ابو شعر - ارجو من حضرة الزميل شمس الدين بك ان لا يتسرع بوضع الاقتراح بالرأي في امر لزوم هذا القانون او عدمه .

تعلنون ولا شك بان مجلسنا هذا اول مجلس تشريعي تأسس في هذه البلاد فاذا تناولنا في امرنا ولو في سبيل الجاملة للسلطة المحلية او لاي سلطة اخرى فيكون لما تقبله قوة القانون انني يكون (كسابقه) ومع عدم وجود نص سريع يمنع مجلسنا من النظر في المعاهدات التي يعقدها سمو الامير العظم مع اية دولة اجنبية ومع وجود اي نص يخالف ما ذكرته لذلك ارى الامر ان على الحكومة

بازوم عرض جميع الاتفاقيات او المعاهدات التي تعقد مع اية بلاد اجنبية على مجلسكم العالي هذا ليتناقش في امرها ويبدى رأي الامة الصحيح بخصوصها .
شمس الدين بك - نطلب الى ابراهيم بك هاشم بصفته وزيراً للدولية ان يتفضل علينا بملاحظاتة القانونية في هذا الشأن .

نجيب بك الشريدي - انما اتي به حضرة الزميل شمس الدين بك من الدلائل والبراهين الراهنة في صلاحية المجلس للنظر في الاتفاقيات لم يبق زيادة لمستزبد لكن رأيت غرايتين لا بد لي من بيانها وهو انني رأيت عطوفة السكرتير العام توفيق بك يجب عضو المجلس التشريعي توفيق بك وهذا سر فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية والفرابة انثانية ان هذا القانون الموقت كان وضع قبل الدورة الاستثنائية المنصرمة للمجلس التشريعي وعقبها انعقاده ولم تعرض عليه مواد هذا القانون المبني على الاتفاقية الذي لم يرجع الى رأي الامة فيها . اما ما تفضل به توفيق بك من انه يرجع في امر الصلاحيات الى النصوص التي تعطي الصلاحيات لا الى النصوص التي تحرمها او تنفيها والحالة هذه ارجو من توفيق بك ان يتفضل بالنص الصريح الذي يعطي الصلاحية الى غير المجلس التشريعي وحده في امر عقد الاتفاقيات .

توفيق بك - ان سبب عدم عرض هذا القانون على مجلسكم العالي في الدورة الاستثنائية المنصرمة هو ان المادة (٤١) من القانون الاساسي تقضي بعرض هذه القوانين في بدء دورته والمقصود من الدورة هنا الدورة الاعتيادية .

اما الدورات الاستثنائية فلا يمكن البحث فيها الا بالامور المعينة الواردة في امر الدعوى ما النقطة الثانية التي تفضل بها حضرة الزميل فالجواب عليها موجود في المادة (١٩) من القانون الاساسي اذ قيل في تلك المادة ان سمو الامير هو الذي يعقد المعاهدات فيترب على الزميل اذ ان ان يبرز لنا النص الذي يستند عليه .

نجيب بك ابو شعر - ارجو ان لا يغرب عن البال ان سمو الامير هو الذي يصدر القوانين وهو الذي يأمر وينهي في كل شيء ولكن ليس من المنطق او المقول ان يترك امر ابرام المعاهدات يد سمو الامير وعدمه مع ان جميع النصوص اعطت مختلف الصلاحيات لصاحب السمو الملكي يشاطره بامر هذه الصلاحيات بمحكمكم التشريعي ولا يعقل ايضاً بان اميراً دستورياً يوافق على عقد معاهدات دون اخذ رأي الامة التي هو رئيسها فيها اذا كانت هذه المعاهدة صالحة للبلاد

ام لا . ولذلك يجب ان تأخذ هذه النقطة نفس المجرى التي تتبعه جميع الصلاحيات الباقية المعطاة لصاحب السمو الامير المعظم ومع هذا اطالب الى ابراهيم بك ابداء الرأي في هذا الموضوع
شمس الدين بك - نعم يجب ان يبين لنا رأيه الحقوقي في هذا الموضوع
ابراهيم بك - ماذا اقول لنجيب بك ابو الشعر بينما جميع ما عدده من المواد هي حجة عليه لا له .

نجيب بك ابو الشعر - ان جميع ماقلته وعددته هو حجة لي لا علي

فخامة الرئيس - قد استوفى البحث حقه .

شمس الدين بك - ان البحث لم يستوفى حقه بعد بل يحتاج الى مذاكرة اربعة اعوام .
نجيب بك ابو الشعر - نحن لا نطلب الى ابراهيم بك ان يعطينا درساً بل ايضاحاً
فخامة الرئيس - ابست القضية قضية رأي او مطالمة بل هي قضية حقوقية صرفة لذلك ارى

ان يقتصر البحث عما اذا كان للجلس الحق في ان يبحث في الانفاقيات ويشترك في المذاكرة فيها ويصادق عليها لهذا ارى كما اقترح بعض الاعضاء الكرام ارجاء البحث في هذا الموضوع الهام الى جلسة قادمة

نجيب بك ابو شعر - الى الجلسة الآتية

نجيب بك الشر يدي - لي اقتراحات ارجو ان يسمح لي بتلاوتها :

فخامة رئيس المجلس المعظم

بالنسبة لما يلحق بالاهاالي من الاضرار من جراء استيفاء نصف جنيته عن كل ورقة جنسية تمطى للأفراد لتكوين بناية تذكرة نفوس بالنظر للضائقة الاقتصادية اقترح جعل إعطاء ورقة الجنسية لاهالي البلاد مجاناً بلا رسم . راجياً عرض اقتراحي هذا على المجلس التشريعي العالي حتى اذا وافق عليه احيل امر وضع الصيغة المطلوبة على الدائرة المختصة مولاي المعظم

٨-١١-١٣٠

عضو المجلس التشريعي

نجيب الشر يدي

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

اسوة بالاصول المتبعة في سوريا ولبنان المجاورين اقترح علاوة مادة على قانون الجوازات السفرية لمنح جواز حدود مجاناً لاهالي القرى والعشائر المجاورة للحدود السورية والنجدية والحجازية دفعاً للصعوبات الجمة التي يصادفها اهالي الحدود يومياً مولاي المعظم .

عضو المجلس التشريعي

نجيب الشر يدي

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

لا يخفى ان القوانين تبديل وتعديل وتلغى بالنسبة للحاجة الماسة الزمنية وتناسب مع الظروف والاحوال المحلية ذلك لتم الفائدة لا لان تبقى حبرا على ورق - لهذا نرى لكل بلاد ولكل شعب من شعوب العالم قوانين خاصة بحسب الحاجة او المحيط .

ان قانون رسوم التسجيل الذي اقره هذا المجلس الموقر في السنة الماضية يقضي باعفاء معاملات الانتقال من الرسوم لمدة سنة واحدة فقط بدأت من ١٦ نيسان سنة ١٩٣٠ وقد صادف هذا الاعفاء في سنة غيراء رزحت فيها جميع اقتصاديات العالم عامة وبلادنا خاصة تحت عبي الفاقة فضلاً عن احوالنا الاقتصادية سيئة بطبيعة الحال لدرجة لم يتمكن معها الفلاح من ايجاد مصاريف عائلته اذا اراد الذهاب الى مراكز الحكومات للقيام بمعاملات حصر الارث في الحاكم الشرعية وتنظيم العلوخبرات في دوائر التسجيل تمهيداً لاجراء الانتقال من اسماء الاجداد والآباء الى اسماء الورثة من اصول وفروع وزوجات واخوان واقرباء اخرين فضلاً عن ان ضيق ذات اليد لم يفسح للاهالي مجاناً لدفع رسوم حصر الارث والطوابع والمصاريف اللازمة لذلك اقترح :

- ١ - تمديد اجل اعفاء معاملات الانتقال من الرسوم لمدة سنتين اخريتين
- ٢ - اعفاء كافة معاملات التسجيل من رسوم حصر الارث والطوابع
- ٣ - الغاء الرسم الذي يستوفى باسم حصة ولاية بنسبة عشرة بالمائة من مجموع خراج الانتقال والفراغ مع الغاء ثمن الورقة والكتابة
- ٤ - تعديل رسوم التسجيل بشكل يتناسب مع اقتصاديات البلاد

فارجو حواله اقترحي هذا على المجلس التشريعي العالي حتى اذا وافق عليه اجبل على الدائرة المختصة لوضع الصيغة المطلوبة مولاي المعظم

١٩٣٠-١١-٨

عضو المجلس التشريعي
نجيب الشريدي

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

ان الصعوبات اللمة التي يصادفها الموظفون والاهلون في امر تطبيق قانون التقفا بالنسبة لعلاقات الجميع به يومياً تستدعي الاهتمام وتستلزم تعديل هذا القانون بشكل منحصر يتسنى لكل فرد ان يفهم ويستعمل تطبيقه .

وقد مررت على هذا القانون السنون الطوال وما زلت انا نرى بين آونة واخرى غرامات تفرض بسبب تسر لابل تعذر تطبيقه كما انا نرى في اكثر الاحيان تواضيع وتعاليم اذيعت تفسيراً لمنطوقه فدفعا للتشويش وتخلصاً من الطوايع الحجازية التي لا عمل لها - اقترح تعديل هذا القانون بصورة يتسنى معها للجميع فهمه وتطبيقه حتى اذا وافق المجلس التشريعي العالي على ذلك احيل امر وضع الصيغة على الدائرة المختصة مولاي المعظم

١٩٣٠-١١-٨

عضو المجلس التشريعي
نجيب الشريدي

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

علمت ان المجلس التنفيذي العالي قرر بالاكثرية تخصيص راتب معزولية الى السيد سالم المظلم يربو على ثمانية جنيهات في حين انه لا يستحق هذا الراتب للاسباب التالية :
ان المادة (٦٤) من القانون الاساسي نصت بانه لا يخص اي جزء من اموال الخزنة العامة لدفع مرتب او تعويض او نفقات اخرى الا بقانون ولا يتفق شيء من تخصصات كذبه الأبالوجه المنصوص عليه قانوناً مع ان تخصيص راتب المعزولية للسيد سالم المظلم كان مخالفاً للقانون مدعماً ذلك بالدلائل والبراهين القانونية :

١ - ان المادة الأولى من قانون المعزولية لموظفي الملكية المؤرخ ٤ شعبان سنة ١٣٢٧ و (٧) اغسطس سنة ١٣٢٥ تدل صراحة على ان الموظفين الذين ليس لهم وظائفهم - او فصلوا بناء على -

لزوم رأته الحكومة ونالوا جواز الاستخدام - او عزلوا لاسباب صحية - هم الذين يستحقون رواتب المعزولية دون سواهم .

مع السيد سالم لم تلغ وظيفته - مراقبة املاك الدولة - ولم يفصل بناء على لزوم رأته الحكومة من وجهة سياسية او ادارية - ولم يعزل لاسباب صحية بل كان مستخدماً في وظيفته الاخيرة تحت تجر بة بولمدة موقتة ولم تشأ الحكومة تمديد لها عند انقضاءها .

٢ - واشترطت المادة الثانية من هذا القانون ان لا يكون قد صدر حكماً بسبب الوظيفة بجرمة جنائية او جنحوية بحق طالبي رواتب المعزولية .

في حين انني اتخطأ انه كان ورد عام ١٩٢٢ اعلام حكم من سوريا يقضي بسجن السيد سالم مدة ثلاثة سنين بجرمة اخذ الرشوة والاحتيال وذلك ابان قائم مقامته في قضاء الجراء من اعمال لواء حماه و يلاحظ لي ان اسم القرية التي جرت فيها الجريمة - قبة عدلا -

٣ - وجاء في المادة الرابعة عشر من القانون المذكور ان تعيين وتحديد رواتب المعزولية بقرار الهيئة العمومية وبعد تدقيق تراجم الاحوال وجدول الخدمات الرسمية .

في حين ان تعيين وتحديد راتب معزولية السيد سالم كان بالاكثرية لا بالاجماع ولم يبرز اوراقاً مثبتة عن كافة خدماته ولا عن تقاعده في وظيفته العسكرية البحرية التي اجبل الاستيداع منها في عهد الحكومة التركية .

٤ - وفهم ان خدماته في الوظائف الملكية لم تتجاوز العشرة سنين وان المجلس التنفيذي اضاف اليها مدة خدماته العسكرية البحرية وقدرها خمس سنين فبانت من حيث المجموع ادلى حد تخصيص راتب المعزولية وهو خمسة عشر سنة .

في حين انه لا يستحق الموظفون العسكريون رواتب المعزولية لعدم وجود قانون معزولية للموظفين العسكريين ولا يجوز ضم مدة الخدمة العسكرية للخدمة الملكية كما جرى بقضيه السيد سالم اذ لا يحسم معزولية من رواتب الموظفين العسكريين كما يتضح من صراحة القوانين المختصة .

٥ - وبما ان السيد سالم كان اجبل على الاستيداع من الخدمة العسكرية البحرية لسبب معلولة بصره وكان تخصص له مائة وخمسون قرشاً تركياً راتب تقاعد - وقد نصت المادة العاشرة من قانون التقاعد لموظفي الملكية المؤرخ في ٨ شعبان سنة ١٣٢٧ و ١١ اغسطس سنة ١٣٢٥ - في الصفحة ٦٦٦ - من المجلد الاول من الدستور العثماني انه : - اذا استخدم موظف

تفحص هذا صند المجلد

متقاعد يوقف عنه راتب التقاعد -- وعند انفصاله عن الخدمة يعاد اليه بقرة ٢ - ٢ - لا تضم على مخصصاته مدة استخدامه الاخيرة .

في حين ان هذه الجهة لم تراعى في قرار المجلس التنفيذي - فاذا صح ان السيد سالم يستحق راتب المعزولة كان يجب ان يعاد اليه راتب المعزولة السابق وان لا تضم على مخصصاته مدة استخدامه الاخيرة

فأرجو حواله سوالي هذا على من يلزم للجابة عما ذكر مع توفيق المعاملة للقوانين المرعية مولاي المعظم

عضو المجلس، التشريعي

نجيب الشريدي

نخامة رئيس المجلس التشريعي

لقد مضى مدة على تقديم قرار لجنة الاستفتاء عن الموظفين غير الاردنيين لفخامتكم وحتى الآن لم نعلم النتيجة لهذا ارجو من فخامتكم اعلامنا عما تم بذلك القرار وختاماً اقبلوا فائق التعظيم والاحترام سيدي .

عضو المجلس التشريعي

رفيقان المجالي

نخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

ان حضرة زملائي النواب الكرام كانوا طلبوا من فخامتكم في الدورة الماضية العفو عن بقايا الاموال الاميرية لغاية ١٩٢٨ وقد اوعدتمونا بالعفو وبناء على وعد فخامتكم قد بشرنا الشعب بذلك ولحد الآن لم نر نتيجة لهذا ارجو من فخامتكم التعطف لحالة الشعب الضعيف الذي اصبح بحالة يرثي لها والتبصر بالعفو العام عن البقايا المذكورة وختاماً اقبلوا فائق التعظيم والاحترام سيدي

عضو المجلس التشريعي

رفيقان المجالي

صاحب النخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

سيدي الافخم

يستنتج مما كتبه بعض الصحف العربية ان فخامة رئيس الحكومة اثناء سياحته قد انتهز

فرصة وجوده في لندن عاصمة حكومة جلالة الملك فحدث بعض رجالاتها في شؤون بلادنا السياسية وان هذه الحادثة الودية قد اسفرت عن نتائج مرضية وبديهي ما لذلك من الاهمية في نظر الشعب الاردني فان صح ما نشرته الصحف وكان فخامته خلال المدة الوجيزة التي قضاها في لندن قد تمكن من مقابلة رجالات الحكومة المشار اليها وتحدث اليهم بشؤوننا السياسية فارجو من فخامته « ان لم يكن هنالك من مانع » ان يتكرم باعلاننا موضوع الحادثة وما اذا كانت رسمية او ودية وبماذا انتهت وهل من المأمول فتح باب المفاوضات في هذا العام لتعديل المعاهدة وفق مدغائب الامة ؟

وتقبلوا فخامة الرئيس بهذه المناسبة اجل احتراماتي سيدي

٩٣٠-١١-٨

عضو المجلس التشريعي

نظمي عبد الهادي

نخامة الرئيس - موضوع الجلسة الآتية :

(١) ما سيرد من اللجان

(٢) مشروع قانون ترخيص بيع التبغ

(٣) « « سرقة مواد السكة الحديدية

وانقضت الجلسة